الفصل السابع

الغذاء والعنف

الحرية الحقيقية هي عندما يحقق الشعب اكتفائه الذاتي من الغذاء والدواء، فدول العالم الثالث خاضعة لتحكم المستوردين الأجانب، ونقص الغذاء في بعض دول العالم هو نتيجة سوء توزيع الغذاء وليس بسبب ندرة الغذاء.

وهذه الدول تتراجع دائماً على المستوى الاقتصادي بسبب سيطرة شركات تتحكم بتصنيع واستيراد الأغذية والأدوية، وهذه السيطرة تزيد من أعداد الفقراء. "إن جميع ما نشتريه أو نستخدمه من بضائع - بترولنا والأدوية التي يصفها لنا الأطباء، والأشياء الضرورية مثل الماء، ووسائل المواصلات، والصحة، والتعليم،وحتى حواسب المدرسة، والمحاصيل التي تُزرع في الحقول المحيطة بمجتمعاتنا كل هذا يزداد تحكم الشركات فيها، وهذه الشركات وبحسب هواها قد تغذينا أو تدعمنا أو تخنقنا... هذه هي السيطرة الصامتة- العالم في صبيحة الألف الجديدة حيث أيدي الحكومات تبدو مقيدة... والشركات الكبرى هي التي تحدد قواعد اللعبة... وفي هذه الأثناء يُلقى جانباً بالعدالة والإنصاف والحقوق والبيئة وحتى قضايا الأمن الوطني، وخذ مثلاً: حالة طالبان – لقد ظلت الولايات المتحدة تدعمها حتى العام 1997 بسبب مصالح شركات النفط الأمريكية. وذلك على الرغم من سجل النظام الكئيب هناك في مجال حقوق الإنسان، وأصبحت العدالة الاجتماعية تعني الوصول إلى الأسواق." [133]

[133] السيطرة الصامتة، العدد 336 ص 14- 15.

هل يمكن القول أن النقص في الغذاء أو المجاعات ستؤدي إلى انتشار أعمال العنف؟.

عندما تستطيع الدول أن تتحكم في اقتصادها وعلى الأخص منتجاتها الغذائية لن يكون هناك مجاعة على الإطلاق. ونقص الغذاء في العالم هو وهم وليس حقيقة. "فالعالم اليوم يُنتج كمية من الحبوب كفيلة بتأمين 3600 وحدة حرارية يومياً لكل إنسان على الأرض، وهذا كافٍ لتسمين معظم الناس، ومعدلات زيادة إنتاج الطعام قد فاقت معدلات الزيادة السكانية بما لا يقل عن 16 ٪." [134]؛ فالهند مثلاً تحتل المرتبة الأولى بين دول العالم الثالث من حيث تصدير الغذاء بينما يعاني 300 مليون مواطن من المجاعة. وبنغلادش حسب الإحصاءات الرسمية تستطيع أن تؤمن 2064 وحدة حرارية لكل مواطن من إنتاج الأرز، بالإضافة إلى الخضار والفاكهة والألياف التي يمكنها أن تقضي على المجاعة في هذا البلد، وفي إفريقيا سيدهش الكثيرون أن يعرفوا أن إفريقيا تصدر طعاماً أكثر مما تستورد، وتعتبر دول جنوب إفريقيا دول مصدرة للمواد الغذائية بينما يموت 000، 50 ألف طفل أسود سنوياً بسبب مشاكل الجوع، ويقع اللوم في سوء استخدام قدرات إفريقيا على المستعمرين، والحكومات الإفريقية تخصص أقل من 10٪ من ميزانيتها للزراعة في الوقت الذي تهدر فيه نسب كبيرة من النفقات على قواها العسكرية.

والادعاء بأن المجاعة في دول غرب إفريقيا في بداية السبعينات كان سببها الجفاف غير صحيحاً، لأن تقريراً نشرته الفاو (منظمة الأمم المتحدة للغذاء والزراعة) يفيد بأن كل واحدة من دول غرب إفريقيا الساحلية أنتجت ما يكفي من الحبوب لإطعام مواطنيها حتى خلال سنوات المجاعة، ومن الملاحظ

[134] الجوع في العالم، ص 13.

أن صادرات منطقة الساحل الغربي ازدادت خلال سنوات الجفاف، وكان الفلاحون الفقراء أكثر الناس معاناة، لقد أُجبروا على بيع محاصيلهم بأسعار بخسة لتسديد ديونهم للفلاحين الأغنياء.

وفي العام 1985مأساة أثيوبيا كانت من صنع الإنسان فإن تمليك الأرض للفلاحين لم يكن على سلم أوليات الحكومة العسكرية، فالمجاعة التي ضربت البلاد سببها الإقطاع، بينما ابتلع الإنفاق العسكري عام 1984 حوالي نصف الميزانية العامة. كما استوردت حكومة أثيوبيا بين عامي 1976 و 1980 أسلحة ب 20 مليار دولار، وكانت الولايات المتحدة تزيد من تسليح الصومال في تلك الفترة في إطار سباق النفوذ على إفريقيا ولم تلبث أن اندلعت الحرب بين أثيوبيا والصومال عام 1978 وهذه السياسة الداعمة للصومال أعطت الحجة لحكومة أثيوبيا كي تزيد الإنفاق العسكري وتخفيض الدعم للزراعة... وحتى الحقول المتبقية قام بعض الثوار بقصفها وحرقها. فمن المؤكد أن الأسباب الأساسية للجوع في هذه الدول هي من صنع الإنسان ويمكن معالجتها. [135]

" ولنأخذ تجربة ولاية "كيرالا" الهندية، تدل معدلات الوفيات والولادات على أن كيرالا هي أقل المناطق جوعاً في الهند، لأنها حولت المزارعين من مستأجرين إلى ملاكين، ولو لمساحات صغيرة. كما أن الحبوب وغيرها من السلع الأساسية لا تُعتبر مجرد سلع تجارية تُباع لمن يدفع أكثر، بل تُبقي أسعار الطعام منخفضة.

وفي المجتمع السويدي قرر السويديون منذ وقت طويل أن الزراعة والطعام أهم من أن يُتركا للسوق وحدها، ففي السويد لا يحق إلا للفلاحين العاملين امتلاك الأراضي، كما أن الأسعار تخضع للمراقبة كي لا ترتفع كثيراً

[135] الجوع في العالم أنظر الصفحات 14- 15- 16- 25.

وتُخرج العائلات الزراعية من دائرة المنافسة، أكثر من ذلك لا يسمح لأسعار الأغذية بالتغير مع تقلبات السوق وذلك لحماية العائلات المزارعة. والتخفيف من حدة الجوع في مدن المكسيك في السبعينات لم يكن سببه زيادة الإنتاج، بل دعم الحكومة للسلع الاستهلاكية لتأمين قدرة الفقراء على شراء الطعام."[136]

ولم تكن التجارة الحرة هي الحل للتخفيف من مشاكل الجوع، لأن السوق العالمية تتحكم بها طبقة من التجار، وهذه التجارة تحول أكثر الناس أفقر من أن يشتروا طعاماً مزروعاً على أرضهم فالخضار والحبوب واللحوم كلها سلع تُشحن إلى خارج العالم الثالث، ولا يُمكن تجاهل الأجور الزهيدة التي يتقاضاها المزارع في معظم دول العالم الثالث، مثلاً العامل في حقول الموز في الفيليبين لا يحصل على أكثر من دولار ونصف يومياً، وعامل الشاي في سريلانكا يكون محظوظاً إذا جلب معه 72 سنتاً إلى البيت، والفلاح المكسيكي يكسب في اليوم أقل مما يكسبه المزارع الكاليفورني في الساعة، وفي الفيليبين البلد المصدر للموز لا يستطيع المزارع كسب أكثر من دولار في اليوم، والمزارعون يعيشون في أكواخ مكتظة وهم معرضون دائماً للتسمم بالمبيدات. وعندما تدعم الحكومة المحاصيل المعدة للتصدير تخسر الطبقات الشعبية المحاصيل الأساسية مثل الذرة أو الفاصوليا وغيرها فتصبح الطبقات الفقيرة أكثر جوعاً.

وكلما حاولت دول العالم الثالث زيادة التصدير لرفع عائداتها من العملة الصعبة تُواجه بانخفاض الأسعار العالمية فتقع في مطب الخسارة وليس الربح، وهذه السيطرة تُلقي بالأكثرية الفقيرة في مواجهة مع المستوردين الأجانب. وقد نجحت الصين خلال العقود الثلاثة الماضية في استغلال السوق العالمي لأنها

[136] الجوع في العالم، مرجع سابق، ص 106.

ركـــزت علـــى إنتـــاج الأغذيـــة الأساســـية للمـــواطنين وتوزيعهـــا بالشـــكل الصحيح.[137]

هل المجاعات تساهم في حصول الجرائم؟

" إن كـثيراً مـن المجاعـات حـدثت مـن دون أن يكـون هنـاك كـثير مـن التمـرد السياسـي أو النـزاع الاجتمـاعي أو الحـروب بـين هـذه الجماعـات، وعلـى سـبيل المثال، سنوات المجاعة في إيرلندا في أربعينيات القرن التاسع عشر كانت من أكثر السنوات سلاماً، ولم تكن ثمة محاولات تقريباً من الجماهير الجائعة للتدخل، على الرغم من أن السفن كانت تبحر واحدة بعد الأخرى من نهر شانون محملة بالأغذية تحملها من إيرلندا الجائعة إلى إنكلترا المتخمة، والتي كانت تتمتع بقوة شرائية أكبر.

وإذا نظرنا إلى أمثلة أخرى حصلت في كلكتا أثناء مجاعة البنغال العام 1943 تشمل مشاهد أناس يموتون جوعاً أمام محلات الحلوى التي تعرض خلف زجاج واجهاتها أطعمة مغرية لذيذة، دون أن يُكسر زجاج واحد، أو تحدث أي فوضى في القانون والنظام. وقد كان البنغاليون مسؤولين عن العديد من أحداث التمرد العنيفة (حدث أحدها ضد الحكم البريطاني في 1942 في السنة السابقة لمجاعة 1943 لكن الأمور كانت هادئة في سنة المجاعة نفسها).

ولكن قضية التوقيت مهمة، على وجه الخصوص، حيث أن الشعور بالظلم يمكن أن يغذي الأشياء والسخط على مدى فترة زمنية طويلة، بعد أن تنتهي آثار الوهن والعجز الناتجة عن الحرمان والمجاعة بكثير. ويبدوا أن ذاكرة

[137] الجوع في العالم ، أنظر الصفحات 109- 114- 117.

الإفقار والدمار تتلكأ كثيراً ويمكن استحضارها واستخدامها لتوليد التمرد والعنف. ربما تكون سنوات المجاعة الإيرلندية في أربعينات القرن التاسع عشر سنوات سلام، لكن ذاكرة الظلم والمرارة الاجتماعية تجاه التجاهل السياسي والاقتصادي أدت إلى شعور الإيرلنديين على مدى أكثر من 150 سنة. وقد لا يقود الإملاق الاقتصادي إلى أي عنف مباشر لكن من الخطأ أن يجعلنا ذلك نسلم بأنه لا علاقة بين الفقر من ناحية والعنف من ناحية أخرى." [138]

الأغذية القاتلة

حتى وإن وجد الغذاء في العالم الثالث فهو غذاء غير صحي لأسباب عديدة أهمها نوعية المبيدات المستخدمة في الزراعة. " حيث تُعتبر ربع أنواع المبيدات المصدرة من الولايات المتحدة إلى بلدان العالم الثالث خطيرة بالمقاييس الأمريكية، ويذهب معظمها إلى الحقول حيث لا تتأمن الحماية الكافية للفلاحين، في مزارع القطن والموز في الفيلبين وساحل العاج وأمريكا الوسطى.

معلمة في إحدى مدارس الترينيداد تقول: إن معظم تلامذتها كانوا يغيبون عن الصف في اليوم التالي لرش مزارع قصب السكر بالمبيدات من الطائرات، وكانت أعراض كالغيبوبة والتقيؤ والخدوش الجلدية تظهر على الأولاد. وبعد فضيحة وفاة فتاتين في ماليزيا جراء تعرضهما "للباراكوات" عام 1985 أعلنت وزارة الصحة أن 1200 فلاح قتلوا منذ العام 1980 بسبب هذا المبيد وحده.

وتشهد صناعة المبيدات ارتفاعاً في العالم الثالث حيث القيود وشروط السلامة أقل صرامة، فقد أدى اجتماع عاملي المكونات القاتلة ونقص إجراءات السلامة إلى مقتل 2000 وإصابة 200 ألف نسمة في كارثة تسرب المبيدات

[138] الهوية والعنف، ص، 145- 146.

الكيماوية من معمل "يونيون كاربيد" في مدينة بهوبال الهندية. وتعتبر الوكالة الأمريكية لحماية البيئة "أبيا" أن المبيدات هي المشكلة البيئية الأساسية في البلاد، وحتى الآن تمكنت الوكالة منح رخص السلامة ل 37 مادة من أصل 600 مستعملة في صناعة 45 ألف نوع من المبيدات وأحياناً تُضطر الأيبا توفيراً للوقت أن تعتمد على نتائج التحاليل التي تجريها الشركات المنتجة، وبعد فترة وجدت إحدى المحاكم أن التحاليل التي على أساسها مُنحت مئات الرخص مزورة بأكثريتها." [139]

عنف الدواء

والسؤال الذي ينبغي أن يُطرح هنا: إضافة إلى موضوع الأغذية هو حول نوعية الأدوية التي يتم توزيعها في الدول الفقيرة؟.

" ويغدوا وجه الشبه بين الحرب والكارثة الصحية جلياً، وبخاصة في حالات تفشي الأوبئة والأمراض المستوطنة حين يظهر بديل واقعي لغياب المعالجة الطبية أو لتوزيع أدوية غير فاعلة. وينعكس هذا بالدرجة الأساس في حالة الأمراض المعدية التي تقف وراء النسبة العظمى للوفيات في العالم. فيصبح والحال هذه من صلب واجب المنظمات الإنسانية فضح الطبيعة التدميرية الخفية للنظام السياسي. ولأن العمل الإنساني يرفض المنطق القائم على تجزئة الجنس البشري إلى من يجوز لهم العيش ومن يتحتم عليهم الموت، فإنه سيُعد بالضرورة في نظر السلطة عملاً هداماً ما دام أنصار النظام القائم قلما يتعاطفون مع أولئك الذين يقرر النظام تصفيتهم أو يجيزها، فإن الشرط الأول لنجاح العمل الإنساني هو رفض التعاون في عملية الفرز المهلكة. هذه الأعمال العنيفة التي ترافق

[139] الجوع في العالم، مرجع سابق، ص 53.

النشاطات الإنسانية تُنسب إما بسبب الأهمية الرمزية والعملية للمساعدات بالنسبة لأكثر الأطراف نفوذاً وقوة على الصعيدين الدولي والمحلي، أو نتيجة لإحساس وكالات الإغاثة بضرورة حماية مصالحها المؤسساتية."[140]

المعونات الغذائية والدوائية رهينة الإستراتيجية الدولية أو لأجندة سياسية، ونادراً ما يكون هناك إعانات إنسانية فالحكومات المانحة للمساعدات تقدم المعونات بالاتفاق مع السلطات التي ستستلم المعونات لكي تقوم بتوزيعها. وهذه الجهات المانحة لا تهتم إذا وصلت المساعدات إلى مستحقيها أم لم تصل المهم هو تحقيق أهدافها السياسية، ولهذا يتم استغلال حالات المجاعة والمرض.

" إن أسعار الدواء تحكم على الملايين من البشر بالهلاك، فالمرضى في البلدان الغنية وحدهم يحصلون على منافع صحية، فالشركات المصنعة للأدوية تعتمد في انتقاء استثماراتها على بلدان غنية ومرضى أثرياء، ولهذا كان اهتمام هذه الشركات يتركز على الدول الغنية. وانطلاقاً من اهتمامها بأرباحها وأرباح حاملي أسهمها، فمن الواضح أن مصالح هذه الشركات تصب في إنتاج وتسويق عقاقير تضمن حصولها على عائدات عاجلة لاستثماراتها، أي تلك التي تستهدف أمراضاً مربحة، ومرضى أثرياء. ومن هنا فإن ميل هذه الشركات إلى تطوير مضادات للاكتئاب أكبر بكثير من ميلها لإنتاج مضادات للملاريا، بل حتى إلى إيجاد استخدامات جديدة لأدوية متوافرة بالفعل بدلاً من ابتكار علاج جديد لمرضى النعاس. ومما تقدم يبدوا أن القطاع العام يوظف مبالغ طائلة في ميدان الأبحاث الطبية الأساسية، بما فيها تلك المتعلقة بأمراض استوائية. ولكن إذا استكملت هذه الأبحاث، فإن القطاع العام يترك للقطاع الخاص الجزء الأعظم من مهمة تطوير المنتج النهائي، ونظراً إلى أن الدوافع التي تقف وراء شركات إنتاج المستحضرات الطبية تقوم أساساً على مقدار

[140] في ظل حروب عادلة، ص، 14.

الأرباح المتوقعة، فهي لن تعمد إلى توظيف هذه الأبحاث في إنتاج أدوية ما لم تدر عليها أرباحاً طائلة وسريعة." [141]

وعلى الرغم من كل الأصوات الداعية إلى حق الفقراء في الحصول على الدواء، وصدور بعض القرارات مثل قرار محكمة بريتوريا الذي طرح مسألة إتاحة الفرص أمام المرضى الأكثر فقراً في العالم للحصول على العلاج، وفي إعلان الدوحة أقر بأن الحق في الحصول على الرعاية الصحية ينبغي أن يتقدم من حيث الأهمية على حقوق الملكية الفكرية، لجعل وسائل المعالجة الطبية سهلة أمام المرضى الذين لا يستطيعون دفع تكاليف العلاج، لا زال في كل عام يموت بضعة ملايين من البشر معظمهم من الأطفال بسبب أمراض ممكن معالجتها، وعلى سبيل المثال فإن علاجاً فعالاً لمرض الملاريا قد لا يُكلف سوى 1,2 يورو في المتوسط، ولا تزيد كلفة عملية قيصرية على 155 يورو تقريباً ونظراً إلى أن متوسط دخل الأكثرية من أبناء البلدان الفقيرة يقل عن يورو واحد في اليوم، لا زال هناك نسوة يمتن لعجزهن عن دفع تكاليف العملية القيصرية. والأطباء العاملون في البلدان الفقيرة لا يمكنهم تأمين العلاجات التي يمكن أن تُنقذ مرضاهم. ولا يبقى للفقراء سوى الوقوف أمام أبواب المستوصفات التي توزع عليهم أدوية مجانية معظمها فاقدة للفعالية. "

ولا ريب في أن تطوير وإنتاج العلاجات المناسبة يتطلبان توظيف استثمارات دائمة في ميدان الأبحاث والتطوير، وهو ما يصح بالنسبة لكل الأمراض وعلاجاتها. ومع ذلك ففي الفترة 1975 – 1999 لم يكن هناك بين 1393دواء طرح في الأسواق سوى 13 دواء لمعالجة أمراض المناطق الاستوائية التي تفتك بملايين البشر سنوياً، ناهيك عن أن القسم الأعظم من هذه الأدوية الثلاثة عشرة جاء وليد أبحاث أجريت في المجالين البيطري والعسكري،

[141] في ظل حروب عادلة، ص، 338.

وبكلمة أخرى فإن هذه الأدوية لم تكن لتسهم في معالجة مرضى البلدان النامية إلا عن طريق المصادفة. وعلى الرغم من أن هناك ما يتراوح بين 300 و 500 مليون من حالات الإصابة الجديدة بالملاريا تسجل سنوياً وتتسبب في وقوع مليون أو مليوني حالة وفاة، فليس هناك من علاج غير الكلوروكين الذي بات يفقد فعاليته شيئاً فشيئاً، وكان هذا الدواء قد أنتج لأول مرة عام 1934 ليصبح واحداً من أوسع الأدوية المضادة للملاريا شيوعاً." [142]

إذا كان الغذاء، أو الدواء سيتحول إلى ورقة توظف لخدمة مصالح أصحاب النفوذ فهذا أمر في غاية البشاعة، فاستغلال المرضى أو الجياع جريمة بحق الإنسانية ولا يمكن القبول بها. "بعد أن كان مصطلح "الضحية" في العصور القديمة يشير إلى الكائن البشري أو الحيوان الذي يُقدم قرباناً لهذا الإله أو ذاك صار المعنى المعاصر له يرمز إلى الشخص الذي يعاني من جراء خطأ وأذى شخص آخر، وما تجره عليه مصالح الآخرين أو انفعالاتهم، وبات من المسلم به أن الحروب والكوارث الطبيعية والاحتيال هي أسباب معاناة الضحايا. بيد أنه هناك اليوم عشرات الملايين من أناس آخرين لم يُعتبروا ضحايا على الرغم من أنهم قد استوفوا معايير كلا التعريفين المتقدمين لهذا المصطلح، وما أولئك إلا المرضى الذين لا ينالون من العلاج ما ينبغي أو ما يمكن أن ينالوه، ولأنهم لا يشكلون ورقة رابحة فليس بوسعهم الفوز بالعلاج الذي يحتاجون إليه، وليس أمامهم سوى تدبر أمرهم بأدوية عقيمة بل خطرة أحياناً. ولأنهم لا ينتمون إلى أي من الجماعات ذات النفوذ على الصعيدين السياسي والاقتصادي فقد أضحوا بطرائق عدة "قرابين" تُقدم على مذبح الاقتصاد السياسي لعالم الصحة." [143]

---

[142] العنف والسياسة والعمل الإنساني، ص، 333 – 334.

[143] العنف والسياسة والعمل الإنساني، ص، 33.

المساعدات ليست الحل

في النصف الأول من الثمانينات تركزت المساعدات الأمريكية على بضع حكومات، وهذا التركيز لا علاقة له بمدى فقر الدولة، فقد حصلت 10 دول من أصل 70 دولة على نصف المساعدات البالغة 34 مليار دولار، مصر وإسرائيل وحدهما حصلتا على الثلث منها، وفي السنة المالية 1985 بلغت حصة الفرد الواحد من المساعدات الأمريكية في 31 دولة فقيرة محدودة الدخل دولاراً واحداً للشخص الواحد، هذا فيما بلغت الحصة 28 دولار في الدول الأفضل حالاً. وحصلت أفقر عشر دول في العالم ومعظمها دول إفريقية على أقل من 5 ٪ من مجمل المساعدات، برغم المجاعة والفقر المنتشرين في إفريقيا الصحراوية، فلا علاقة للمجاعة في أسلوب توزيع المساعدات حيث تذهب معظم المساعدات الغذائية لدعم الحكومات الحليفة، فخلال الحرب الهند الصينية في أوائل السبعينات حصل مؤيدو الولايات المتحدة هناك على 20 ضعف من المساعدات الغذائية أكثر مما حصلت عليه خمس دول إفريقية تشكو المجاعة، فأكثر من نصف المساعدات المقدمة لا تُمنح مجاناً بل هي تُباع باعتمادات وتسليفات للدول المتلقية، والتي تستطيع بدورها أن تبيعها لمن يستطيع الشراء من مواطنيها، ولكن إذا كان المواطنون أصلاً يعانون من الجوع لأنه ينقصهم المال الكافي لشراء الغذاء، فأية فائدة تُجنى من هكذا مساعدات ؟. [144] "فالحكومة ألأمريكية انطلاقاً من نظرتها إلى العالم بأنه ينقسم إلى معسكرين متنافسين، تُقدم المساعدة المجانية إلى تلك الحكومات التي تُحارب الإصلاح والتطور طالما هي تدعي الانتماء إلى معسكرها،

[144] الجوع في العالم، أنظر ص 128- 130.

فالسلفادور وباكستان والفيلبين بزعامة ماركوس كانت من أهم الدول التي تتلقى مساعدات اقتصادية أمريكية، علماً بأنها من أعتى الدول محاربةً للإصلاح وأكثرها شراسة ومقاومة لأي تغيير إصلاحي تستفيد منه الأكثرية، بعد أن فرض ماركوس الأحكام العرفية عام 1972 حصل على بليون دولار كمساعدات اقتصادية أُخذت من جيوب دافعي الضرائب الأمريكيين، هذا عدا المساعدات العسكرية، وقد استعمل ماركوس هذه المساعدات لمتابعة سياسته الاقتصادية الرافضة بعناد أي إصلاح. وتستعمل أمريكا أسلوب قطع المساعدات كشكل من أشكال العقاب، ففي العام 1983 عاقبت دولة زيمبابوي التي صوتت ضدها في الأمم المتحدة، وخلال حملة المرشح الرئاسي سلفادور أليندي الانتخابية في تشيلي لم يتورع سفير الولايات المتحدة أدوارد كوري عن الإعلان بأنه "لن تصل حبة قمح واحدة ولا مسمار إلى تشيلي بزعامة أليندي، وإذا وصل إلى الحكم سوف نفعل ما نستطيع لجعل تشيلي والتشيليين أكثر الناس حرماناً وجوعاً." وهذا لم يكن تهديداً بل أوقفت أمريكا بشكل كلي مساعداتها لهذا البلد، وكذلك فرضت حظراً تجارياً كاملاً على نيكارغوا. وعدا المساعدات الغذائية نجد أيضاً أن المساعدات العسكرية الأمريكية تُساهم في تسليح الحكومات وتقويها ضد شعبها الجائع." [145] أو تقوم بدعم بعض التنظيمات المتمردة.

حتى صندوق النقد الدولي اعتمد سياسة منسجمة مع القيادة السياسية في أمريكا. "فربطا قروضهما لدول العالم الثالث بإحداث تعديلات أساسية في النظم الاقتصادية لهذه الدول، ومن هذه التعديلات: تخفيض الإنفاق الحكومي، بخاصة فيما يتعلق بالتقديمات الاجتماعية، وتجميد الأجور وتخفيضها إذا أمكن، وفتح الأسواق الداخلية أمام التجارة الدولية، وتخفيض

[145] الجوع في العالم نفس المرجع ص 132- 133.

قيمة العملة الوطنية مقابل العملات الصعبة، وطبقت العديد من دول إفريقيا وأميركا اللاتينية هذه الإجراءات سعياً وراء الاستثمارات وتحسين اقتصادياتها، لكن النتائج كانت تدميرية، إذ وقعت هذه الدول ضحية أعمال عنف داخلية، وانخفض معدل النمو في هذه الدول، زد على ذلك أن عدد الفقراء في أمريكا اللاتينية قد زاد من 130 مليون عام 1980 إلى 180 مليون عام 1990. وفي أفريقيا 200 مليون يعيشون تحت مستوى الفقر من أصل 690 مليون.

وفي رواندا تحت ضغط الأمريكيين وتدخل البنك الدولي أقدمت رواندا على تخفيض قيمة الفرنك في أواخر عام 1990 ما أدى إلى اجتياح الحرب معظم مناطقها، فانهارت مؤسسات الدولة ومعها مرافق القطاع العام وعمت المجاعة في البلاد، ومن اللافت أنه أثر اندلاع الحرب الأهلية قدم البنك الدولي ملايين الدولارات إلى الحكومة في رواندا بداعي استعادة الأمن والاستقرار، فأُنفقت هذه القروض في استيراد السلاح وزيادة عدد القوى المسلحة من خمسة آلاف إلى أربعين ألفاً، وكان تمويل العمليات العسكرية على حساب معالجة الأزمة الاقتصادية. وهذا أوقع البلاد في دوامة عنف متواصلة." [146]

تأثير الغذاء على السلوك

" من الصعب أن نتوقع أي شيء من أناس يمتلئون من الطعام طوال اليوم، في حين أنهم لا يستعملون عقولهم في أي سبيل على الاطلاق، بل أن المقامرين يفعلون شيئاً، وفي هذه المرتبة هم خير من هؤلاء الكسالى." (**كنفوشيوس**).

[146] النزاعات الإقليمية في نصف قرن، أنظر الصفحات، 244- 246- 247.

" إذا كان المأكل حياتاً وصالحاً، كان التفكير والتصرف سليماً وصالحاً، وكانت الحكمة والنباهة والعقل والتعقل، وإذا كان المأكل مكوناً من جثث حيوانات أصبح التفكير أنانياً والتصرف فظاً مفعماً بالحقد والضغينة وجرائم الحروب... إن الدراسة التي قام بها البروفسور "رايت" على ستمائة نوعاً من شعوب العالم تؤكد أن الشعوب التي تأكل غذاءً حيوانياً ومشتقاته بنسب كبيرة كانت نسبة الحروب في مجتمعاتها أكثر من الشعوب التي تركز في غذائها على الحبوب والخضار؛ تمت الدراسة في تحليل تاريخي بدءاً من سنة 1480 إلى سنة 1941، وأشارت النتائج المستخلصة من هذه الدراسة إلى أن الشعب الإنكليزي هو أكثر شعوب العالم خوضاً للحروب، بينما اليابانيون والصينيون هم أقل الشعوب خوضاً لها، ولا شك أن الجميع يعرف ويلاحظ الاختلاف البارز بالنوعية الغذائية بين الشعب الإنكليزي أو الفرنسي الذي جاء في المرتبة الثانية من حيث الحروب التي خاضها، وبين الشعب الياباني أو الصيني. إن المهاتما غاندي قد ربح الحرب وحده ضد أقوى دولة في العالم بواسطة سلام ذاتي كان يتحلى به، وكان مما لا شك فيه لغذائه أثر كبير على تفكيره." [147]

" ثمة صلة وثيقة بين العقل والجسد والعقل المادي يشتهي دائماً اللطائف والمتارف، ولتفادي هذه النزعة يبدوا الصيام والقيود المفروضة على الغذاء شيئاً ضرورياً. أن العقل المادي يصبح عبد الشهوات بدلاً من أن يكون المسيطر عليها، ومن أجل ذلك يحتاج الجسد دوماً إلى أطعمة نظيفة غير مثيرة، وإلى صيام دوري. إن أولئك الذين يستخفون بالقيود الغذائية والصيام مخطئون بقدر ما هم مخطئون أولئك الذين يعلقون آمالهم كلها على الصيام والقيود الغذائية. وتعلمني تجربتي أن الصيام وذلك التقييد مفيدان جداً لكل من يتطلع تفكيره

[147] سر الشباب الدائم، ص 22- 24.

إلى كبح الذات. والواقع أن الغُلمة لا يمكن أن تُنتزع من العقل انتزاعاً كاملاً إلا بمساعدتهما. إن كل إنكار للذات مفيد للروح. إن غذاء الرجل الساعي إلى كبح النفس يجب أن يكون مختلفاً عن غذاء الرجل الساعي إلى المتعة، كما يتحتم أن تكون أساليب حياتهما مختلفة." [148]

الهرمونات والسلوك العدواني

على الرغم من أن الإسهامات الهرمونية للعدائية يبدو أنها ضئيلة بالنسبة إلى الإسهامات الأخرى ولكن الهرمونات قد تسهم بوضوح في بعض المجالات.

" ولأن تأثير البيئة الاجتماعية والخبرة في العدائية هو تأثير قوي، مما يفسر عدم الاهتمام النسبي بالتأثيرات الهرمونية، التي تبدو إلى يومنا هذا تأثيرات ضئيلة وغير مترابطة على الأقل في الإنسان. حتى في الجرذان قد تكون العوامل الاجتماعية مهمة في السلوك العدائي. وعلى سبيل المثال، فحصت مجموعة من الدراسات وقع تاريخ التنشئة على السلوك العدواني في سلالة من الفئران معروفة بالمستويات المرتفعة من الاقتتال بين ذكور النوع الواحد. فتربى بعض الفئران فقط مع أمهاتها، بالإضافة إلى إناث أخرى غير مرضعة. وتربت مجموعة أخرى مع إناث غير مرضعة، وبالتالي لم يكن باستطاعتها إرضاع هؤلاء الصغار. والملاحظة كانت أن الاقتتال بين الأفراد التي تربت مع اثنتين بالغتين ينخفض بمعدل 90٪. وعلى الرغم من أن الإسهامات الاجتماعية للعدائية هي كبيرة نسبة إلى الإسهامات الأخرى، ولكن لا يمكن تجاهل تأثير الهرمونات، فمن الواضح أن الهرمونات قد تسهم بشكل واضح في هذا

[148] قصة تجاربي مع الحقيقة، ص 382.

المجال. وتشير الدراسات بأن الذكور يستجيبون للسلوك العدواني الجسدي أكثر من الإناث." [149] " وتذهب الفرضيات إلى أن التعرض ما قبل الولادة لمستويات مرتفعة من الأندروجين يزيد من احتمال نشوء أفكار السلوك العدوانية، أو رؤية العدوان في أفعال الآخرين، ثانياً يرفع الأندروجين من مستويات التهيج الفسيولوجي وليس من الضروري أن تنتج هذه التغيرات في العمليات الإدراكية أو العاطفية مباشرة من الأندروجين الذي يعمل على الدماغ في طور النمو، ولكن قد تنتج أيضاً من نتائج سيكولوجية أخرى عند التعرض للأندروجين. مثلاً: يُعتقد أن المستويات المرتفعة من اللعب بالألعاب العنيفة ومن العنف في وسائل الإعلام تزيد من التوقعات العدائية. ولذا فإن الهرمونات قد تعمل بطريقة غير مباشرة من خلال زيادة الاهتمام بالأفلام والألعاب العنيفة. واحتمال أن التعرض للأستروجين خلال نمو الجنين يؤدي إلى ازدياد السلوك العدواني في البلوغ، وأن العلاج بالإستروجين في البلوغ ينشط السلوك العدائي." [150]

" وجدت بعض الدراسات أن الأفراد الذين اختاروا استعمال الستيرويدات الأندروجينية أظهروا مستويات عالية من السلوك العنيف ومن الهياج، في إحدى الدراسات على سبيل المثال: أظهر 60٪ من مستخدمي الأندروجين ارتفاعاً في درجات السلوك العدواني في اختبار حالة – سمة الغضب state – trait anger expression inventory. ... وفي دراسة ثانية كان المراهقون الذين يستخدمون الستيرويدات الاندروجينية أكثر عرضة لأن يكونوا ضحايا للعنف وأن يكونوا هم أنفسهم عنيفين." [151] " وقد ربطت الدراسات بين مستويات الأندروجين في الدورة الدموية في البالغين وبين السلوك العدواني في الأفراد

[149] جنوسة الدماغ، عالم المعرفة ص 169.

[150] نفس المرجع ص 172.

[151] جنوسة الدماغ، عالم المعرفة ص 163.

عانوا من بيئات هرمونية غير تقليدية ما قبل الولادة، بالإضافة إلى ذلك بحثت بعض الدراسات عن التأثيرات التنشيطية أو التنظيمية المحتملة للهرمونات في السيادة، لأنه يعتقد أنها ترتبط بالسلوك العدواني." [152]

ومن المؤكد أن زيادة إفراز هرمون الأدرينالين يسبب ردود فعل عنيفة، مثلاً عند التعرض للخطر، أو لحالة من الهلع والرعب، يزيد إفراز الأدرينالين فتتسارع دقات القلب، ويرتفع ضغط الدم، وتتقلص العضلات، فتحصل ردود فعل عنيفة. وهذا الهرمون يرتفع بشكل واضح في دم الأشخاص الذين يكثرون من تناول اللحوم بنسبة عالية. فالحيوان حين يشعر بخطر الذبح يُصاب بالذعر وتتقلص عضلاته، وترتفع نسبة الأدرينالين في دمه، وحين يتناول الإنسان اللحم يكون قد أخذ نسبة عالية من هذا الهرمون المسبب للتوتر. وهذا ما يُفسر وجود عدوانية واضحة عند بعض الأشخاص في الظروف العادية، مثلاً: قد يفسر شخص ذو طبيعة عدوانية اصطدام شخص آخر به بطريقة عرضية وغير مقصودة أنه فعل عدواني فيتصرف بطريقة فظة، رغم أن هذه الحادثة كانت عادية. ومعظم هؤلاء الأشخاص ساديون بطبعهم وقد تكون السادية متوارثة عن طريق الجينات أو بسبب الإفراط في تناول بعض الأطعمة. ولقد أثبتت الدراسات أن الستيرويدات الأندروجينية تؤدي إلى مستويات عالية من السلوك العنيف ومن مستويات التهيج الفسيولوجي.

ومن أهم العوامل الموضوعية المرتبطة بالسلوك العدواني هي تعاطي المخدرات على أنواعها مثل الكوكايين والأفيون والكحول، وتثبت الدراسات أن تعاطي المخدرات يؤثر في الهرمونات، وتؤدي الكحول إلى إحداث تغييرات في المراكز العليا في الدماغ فتضعف قدرتها على ضبط السلوك وعلى التحكم العضلي وضعف الإدراك الحسي.

---

[152] جنوسة الدماغ عالم المعرفة ص 161.